الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/42/800
S/19299
24 November 1987
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والأربعون
البنود ٣٤ و ٤٣ و ٧٣ و ١٣٩
و ١٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في كمبوتشيا
مسألة السلم والاستقرار والتعاون
في جنوب شرقي آسيا
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص
بتعزيز الأمن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول
بالوسائل السلمية
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين
الدول

مجلس الأمن
السنة الثانية والأربعون

رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وإلحاقا بالرسالتين الموجهتين إليكم مني ومن الممثل الدائم لتايلند بتاريخ ١٥ و ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ على التوالي ، (A/42/663-S/19212 و A/42/709-S/19248) ، يشرّفني أن استرعي انتباهكم الى الإيضاحات الإضافية التالية :

١ - فيما يتعلق بالقرى اللاوسية الثلاث في مقاطعة سايابوري ، فإن الجميع يعلم بأن السلطات العسكرية اليمينية المتطرفة لتايلند أرسلت يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ قواتها للاعتداء على القرى اللاوسية الثلاث التابعة لمقاطعة سايابوري ولاحتلالها . وتحت الضغوط الشديدة سواء من جانب الرأي العام التايلندي أو من جانب المجتمع الدولي ، وبباعث الخوف من فقدان بعض الأصوات في الانتخابات للعضوية غير الدائمة في

مجلس الأمن ، فقد اضطرت حكومة تايلند الى سحب قواتها من القرى الثلاث ، ولكنها أصدرت إليها الأوامر باحتلال بعض المواقع الهامة المحيطة بالقرى الثلاث داخل الأراضي اللاوسية . ومما هو أسوأ من ذلك انها تتشبث حتى اليوم برفضها الاعتراف بسيادة لاوس على القرى الثلاث المذكورة .

ولقد حاولت حكومة تايلند ، دون جدوى ومن خلال النشرة الصحفية المؤرخة في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ الصادرة عن وزارة خارجيتها والمعممة بناء على طلب ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المنظمة ، أن تضلل الرأي العام التايلندي والعالمي على حد سواء ، وذلك بزعمها أن المعاهدتين المبرمتين في سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٧ بين فرنسا وتايلند التي كانت تسمى سيام حينذاك ، تشترط في عبارات عامة بأن الخط الفاصل للمياه هو الحدود ، وأن الخرائط التي وضعتها اللجنة الفرنسية السيامية المعنية بخط الحدود لا تعطي تفاصيل كافية فيما يتعلق بالقرى الثلاث . وبعد أن انتحل الطرف التايلندي لنفسه حق تفسير القانون الدولي حسب هواه وحق انتهاك التزاماته بموجب هذا القانون دون حياء ، ادعى تعسفا في مفاوضاته مع الطرف اللاوسي صلاحية خريطته التي وضعها استنادا الى تقنياته الحديثة على حد قوله . والواقع ان الحقيقة مختلفة تماما . فلا شك أن المعاهدتين المبرمتين في سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٧ بين فرنسا والسيام تنصان على أن الخط الفاصل للمياه يشكل حدودا كما انه لا شك أيضا أن القرى الثلاث تقع ، وفقا للخريطة التي وضعتها اللجنة الفرنسية السيامية المعنية بتعيين الحدود ، داخل الأراضي اللاوسية بشكل لا يقبل الجدال . فيستنتج من ذلك بوضوح أن الحجج التايلندية باطلة تماما ولا تتعدى كونها دعاية . ان هذا الإدعاء الذي يستند الى تفسير قانوني خاطئ يبرهن بوضوح تام رغبة الحكومة التايلندية في السخرية من مبدأ القانون الدولي المعترف به عالميا ، ألا وهو مبدأ عدم المساس بالحدود المتوارثة من الاستعمار .

٣ - أما فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت على الحدود اللاوسية التايلندية القريبة من إقليم بوتين في مقاطعة سايابوري اللاوسية ، فلقد قامت السلطات العسكرية التايلندية في شهر آب/أغسطس الماضي بدفع قواتها الى التسلل الى داخل الأراضي اللاوسية بالقرب من إقليم بوتين في مقاطعة سايابوري وذلك لحماية شركة تايلندية خاصة تمارس أنشطة غير قانونية في مجال قطع الأخشاب اللاوسية . ومن ثم وقعت اشتباكات مسلحة بين القوات التايلندية والقوات اللاوسية . واستفادت السلطات العسكرية التايلندية من تلك الاشتباكات لإرسال عدة كتائب من قواتها لاحتلال منطقة فو كونغ دون داخل الأراضي اللاوسية . وقامت السلطات العسكرية التايلندية عن طريق الصحافة وبهدف إيجاد الأحوال المؤاتية للقيام بأنشطة عسكرية مقبلة في مناطق أخرى من هذا الإقليم

وبهدف خداع الرأي العام التايلندي ، بتدبيج شتى أنواع الأكاذيب التي تستهدف الحط من شأن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، من قبيل دخول الجنود اللاوسيين الى الأراضي التايلندية وقيامهم بأعمال استفزازية ، وتفسير الطرف اللاوسي لتعيين خط الحدود في هذه المنطقة تفسيرا خاطئا ، أو ما هو أغرب من ذلك ، أن الجنود اللاوسيين احتلوا قرية بان لوم كاو التايلندية ، وما الى ذلك .

وما زالت الحالة في هذه المنطقة متوترة . فلقد قامت القوات التايلندية بقصف المناطق التالية من الأراضي اللاوسية بمدافعها الثقيلة . ففي الفترة من الساعة ٨/٠٠ حتى الساعة ١١/٠٠ من يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قذفت القوات التايلندية الربوة ٤٢٨ ١ غربي إقليم بوتين بأكثر من ١٠٠ قذيفة مدفعية . وفي الساعة ١١/٠٠ من اليوم التالي قام الجنود التايلنديون بشن هجمة جديدة على هذه الربوة . فقام الجنود اللاوسيون ، ممارسة منهم لحق الدفاع الشرعي بمقتضى الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون الدولي وفي ميثاق الأمم المتحدة ، بصدّ الهجوم التايلندي الذي لا مبرر له . وفي يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر قصفت القوات العسكرية التايلندية الربوة ٤٢٨ ١ الموجودة قرب فو كونغ دون وفو فيينخ لاي بأكثر من قذيفة أخرى .

فلا ريب في أن وقوع هذه الحوادث على الحدود في هذه المنطقة من إقليم بوتين هو نتيجة لازدراء تايلند لمبدأ عدم المساس بالحدود المتوارثة عن عهد الاستعمار . لذا فإن حكومتي تؤكد اقتناعها الثابت بأنه لا يمكن إثارة أي جدل حول خط الحدود في هذه المنطقة . فأحكام البروتوكول المرفق بمعاهدة سنة ١٩٠٧ تنص بشكل واضح على أن خط الحدود من ناحية لوانغ برابنغ يبدأ من الميكونغ جنوبا ومن مصب نام هوانغ وليسير مع تلعة هذا النهر حتى المنبع الموجود عند فو خاو منخ . ويذكر البروتوكول نفسه إسم نام هوانغ (وليس نام هوانغ نغا) ويعتبره أساسا بخط الحدود . وهكذا ، تستند حكومة تايلند بنفاق الى الحجة الواهية التي تقول بأن خط الحدود يسير بمحاذاة نام هونغ ونام هونغ نغا ، وذلك بأمل التمكّن من تحريف القانون . ولكن لن تخدع مثل هذه المحاولة أحدا ولن تفيد في نهاية الأمر إلا في الكشف عن مطامع أصحابها التوسعية .

فنظرا الى هذه الحقيقة التي لا سبيل الى إنكارها ، لا يمكن لحكومتي أن تقبل إغلاق ملفي هاتين المشكلتين اللتين وقعتا في نفس المنطقة لنفس الدوافع . فينبغي حل تلك المشكلتين بفتح باب المفاوضات بين الطرفين اللاوسي والتايلندي وفقا لمبادئ القانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المعترف بها ، ووفقا لروح ومضمون البلاغين المشتركين الصادرين عن لاوس وتايلند في عام ١٩٧٩ . ان الحكومة اللاوسية

بدافع رغبتها الحقيقية في إعادة علاقات حسن الجوار مع تايلند ، تكرر النداء الذي وجهه وزير خارجيتها سعادة السيد فون سيباسوت أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية الى الحكومة التايلندية لكي تقرر في أقرب وقت ممكن العودة الى التفاوض مع الطرف اللاوسي على النحو الذي اقترحه الطرف الأخير .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٤ و ٤٢ و ٧٢ و ١٢٩ و ١٣٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كيشونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية

- - - - -